الميم الساكنة عند الباء:
إظهارٌ أم إخفاء؟

محمد خليل الزَّرُّوق

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الورقة نشرت أول مرة يوم ١٥ رجب ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩/٧/٨م في المنتدى المبارك الموسوم بـ «**ملتقى أهل التفسير**»، بعنوان: «**الميم عند الباء**»، وهذا آخر أطوارها مع ما زيد عليها، وهي خلاصة، والتفصيل في كتابي: «**مُشْكل صوتيَّات القرآن**»، من نشر دار اللُّبَاب في إستنبول سنة ٢٠١٩م. بل فيها ما ليس في الكتاب، وذلك التعليق على نص لابن شُريح، وآخر للقَلْقيلي.

(١)

مصطلح إخفاء الميم مفقود عند المتقدمين

لم يعبر سيبويه بالإخفاء إلا في حالتين: إخفاء النون، وإخفاء الحركة، وهو الاختلاس (الكتاب ٤١٥/٢ و٤٠٧ بولاق). فمصطلح الإخفاء في الحروف خاص بالنون، وأحد أسباب الخلل في فهم حكم ملاقاة الميم الباء جعلُ الإخفاء حكمًا عامًّا شاملًا النون والميم.

وأكد هذا الذي يفيده كتاب سيبويه الإمام الداني (-٤٤٤هـ)، فحصر الإخفاء في نوعين - وذلك في أول كتابه في التجويد حيث بيَّن المصطلحات- فقال: «وأما المُخْفَى فعلى نوعين: إخفاء الحركات، وإخفاء النون والتنوين» (التحديد ١٠٠).

ولم يذكر سيبويه وأهل العربية من بعده من أحكام الميم إلا أنها تدغم في ميم مثلها، وقال الخاقاني (-٣٢٥هـ) -وهو صاحب أقدم نظم في التجويد- جاريًا على مذهب أهل العربية:

ولا تُدْغِمَنَّ الميمَ إن جئتَ بعدَها   بحرف سواها، واقبل العلم بالشكر

ولم يذكر من أحكامها غير هذا.

وعلى هذا جرى كلام مكي بن أبي طالب (-٤٣٧هـ) صاحب أقدم كتاب مفصَّل مفرد للتجويد، قال: «فإذا سكَنَت الميم وجب أن يُتحفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باءً أو فاءً أو واوًا» (الرعاية ٢٣٢)، ولا فرق بين أن تكون الميم أصلًا وأن تكون منقلبة عن نون، نحو: ﴿**أنبئهم**﴾ [البقرة: ٣٣].

(٢)

دخول مصطلح إخفاء الميم إلى علوم القراءة

فمن أين جاءت تسمية حال لقائها الباء بالإخفاء إذن؟

الجواب: هي من استعمال الفراء (-٢٠٧هـ) -وهو كوفي- إذ سمَّى قلب النون ميمًا عند الباء إخفاء، وسمى مرة الإدغام إخفاء، ونقل عنه ذلك السيرافي (انظر كتاب الإدغام من شرح الكتاب للسيرافي ص ٣٤٢، تح الدكتور سيف العريفي). والقدماء يتجوَّزن في التعبير، فأخذ بعبارته من يأخذ بمذهب الكوفيين من القراء، وابتداء ذلك من ابن مجاهد (-٣٢٤هـ)، استعمل الإخفاء في الميم الأصيلة.

وهذا الذي ذكرت من مبدأ استعمال الإخفاء في الميم دلنا عليه أبو الحسن علي بن أحمد ابن الباذِش (-٥٢٨هـ) فيما نقل عنه ابنه أبو جعفر أحمد بن علي (-٥٤٠هـ) في كتاب الإقناع، ورأيه هذا مفصَّل، وفيه احتجاج يطول، وأكتفي منه بهذا النص الدال، قال: «و[أما] ما ذُكر عن الفراء من إخفاء النون عند الباء فوجه ذلك أنه سمَّى الإبدال إخفاء، كما سمى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصحيح لم يستعمله أحد من المتقدمين والمتأخرين في تلاوة، ولا حكوه في لغة. وكذلك ما ذُكر عن ابن مجاهد في إخفاء الميم عند الباء قولٌ مُتجَوَّز به على سيبويه، فعلَّق مذهب الفراء على عبارة سيبويه» (الإقناع ١/١٨٢).

وعلى هذا الفهم من المتأخرين القَيْجاطي (-٨١١هـ)، قال: «فإذا نُطق به (أي الميم) ساكنًا فهو مُظهرٌ أبدًا، لا يجوز إخفاؤه ولا إدغامه إلا في مثله» (شرح الدرر اللوامع للمِنْتُوري ٨٥٩/٢).

وبهذا يصح ما ذكره مُلَّا القاري (-١٠١٤هـ) من أنه اشتهر عند العامة أن أحرف «بوف» تظهر الميم عندها (المنح الفكرية ٤٤).

(٣)

الاختلاف في حكم الميم عند الباء اختلاف عبارة

وقول ابن الباذِش مع ما يفيده في تنقُّل هذا المصطلح - يفيد أن الاختلاف المحكي عن القراء في حال الميم عند الباء اختلاف عبارة، لا اختلاف نطق. وقد حكاه الداني بلفظ بيِّن لا لبس فيه، فقال: «فإذا التقت الميم بالباء نحو: ﴿**آمنتم به**﴾ [البقرة: ١٣٧]... فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها معها» (التحديد ١٦٦)، فانظر إلى قوله: مختلفون في العبارة، أي لا في اللفظ.

فيكون القول بأنهم مختلفون في اللفظ فهمًا غير صحيح لما أرادوه، كما هو ظاهر نظم السخاوي (-٦٤٣هـ) المسمى: عمدة المفيد، ونظم ابن الجزري (-٨٣٣هـ) المسمى: المقدمة، ونظم الطِّيِّبي (-٩٧٩هـ) المسمى: المفيد.

والفرق بين المذهبين عندهم أن المخفاة مبيَّنة الغنة، والمظهرة ليست كذلك. والصحيح أن النطق واحد عند الجميع، وهو بيان الغنة، ولكنهم اختلفوا في التسمية.

وإذا كان الصواب أن الميم الساكنة مظهرة عند الباء فما هذه الغنة المبيَّنة في ذلك؟

والجواب: هي غنة الميم الساكنة، والساكن الرخو والمتوسط يمتد زمن النطق به كما هو معروف، ولكنها تُطوَّل شيئًا قليلًا من أجل موافقة الميم الباء في المخرج، وكينونة الباء لا غنة فيها، فتُبيَّن قليلًا ليمتاز الإظهار من الإدغام، وقد أشار مكي إلى إظهار هذه الغنة في نحو: ﴿**أنبئهم**﴾ [البقرة: ١٣٧]، فقال: «ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفًا آخر فيه غنة» (الرعاية ٢٦٥).

وهذا النص مع ما سبق أن نقلته عن مكي هو ما بنى عليه ابن الجزري أن الإخفاء إجماع في المنقلبة عن نون، واختلاف في الأصيلة (النشر ١/٢٢٢)، ذلك أنه ينظر إلى أن مكيًّا ذكر إظهار الغنة في المنقلبة، ولم يذكره في الأصيلة. ولا فرق بين الميمين.

(٤)

اجتهاد المرعشي اغترارًا بمصطلح الإخفاء

ثم جاء المَرْعَشي (−١١٥٠هـ) – وهو صاحب كتاب «جهد المقل»، وهو من أفضل كتب المتأخرين جمعًا وتفصيلًا في مسائل التجويد، وله عليه حاشية سماها: «بيان جهد المقل» – فوجد القوم عبروا في لقاء الميم ساكنةً الباءَ بالإخفاء، بعد ما استقرَّ هذا المصطلح عند المتأخرين، وكان حريصًا على تبيُّن حقائق نطق الحروف وتبيينها، وقد استقرَّ أيضًا أن للإخفاء حقيقة عامة، لا أنه مصطلح خاص بالنون كما بينت، وهذه الحقيقة أنه النطق بالحرف بحالة بين الإظهار والإدغام، وقد عُرِف أنه في النون إبطال عمل اللسان بها وإبقاء الغنة، فكيف يكون في الميم، وهي من الشفتين ولا يبطل عمل الشفتين بها؟ فقال: «فالظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها، وهو الشفتان... فتَلَفِظ بالميم... بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدًّا» (جهد المقل ٢٠١-٢٠٢).

وهذا تفكُّر منه وتصوُّر، لم ينقله أهل اللسان، ولا أهل القرآن، حمله عليه اسم الإخفاء، وليس للميم فيه نصيب، وما استعملوه إلا تجوُّزًا في التعبير. وقوله: «فالظاهر» اعتراف بأنه اجتهاد وتأمل بلا اعتماد على نص، أو متابعة لقائل سابق.

وفوق هذا هو مناقض لنصوص كثيرة، منها تشبيه سيبويه الميم بالباء في لزوم الشفتين، أي انطباقهما (الكتاب ٤١٦/٢)، وقول الداني في الميم: «وهي أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول (أي لا يزول انطباق الشفتين بها)، ولفظ النون قد يزول عنها فلا يبقى منها إلا الغنة» (التحديد ١٠٩)، أي بالإخفاء.

هذا، مع أن المرعشي لم يستعمل اللفظ العجيب: «الفرجة»، وهو لو فُهم على ظاهره، وهو المجافاة بين الشفتين، لكان إبطالًا لنطق الميم، وهذا لم يقل به أحد قط، فيما نعلم، وهذا يدلك على مبلغ خطورة أخذ الأمور بالتسليم بغير تفقه أو تبصر، إذ يتلقفها العوام ويبالغون في أصل

الأمر، متكلين على التلقي من الشيوخ -كأنهم والشيوخ معصومون من الخطأ- والمرعشي قال بتقليل الانطباق لا انفراج الشفتين الذي هو إبطال نطق الميم، وأول كلامه: «إن قلت: ما معنى قلب النون الساكنة ميمًا مخفاة مع الغنة قبل الباء، مع أن ذات الميم ملفوظة غير معدومة؟... فالظاهر.. إلخ». وقال في حاشيته على كتابه يوضح هذا السؤال: «فأي فائدة في قلبهما ميمًا ثم إعدام الميم؟» (بيان جهد المقل ٥٤أ الأزهر عمومي ٢٧٨٧). وهو واضح الدلالة على انطباق الشفتين.

وهذا الكتاب «جهد المقل» لم يُنشَر إلا بأخَرَة، حققه الدكتور سالم قدّوري الحمَد، ونشرته دار عمّار في عمّان سنة ٢٠٠١. ومنه نسخ في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة الأزهرية.

وأغلب مادته كانت في كتاب آخر نشر قديمًا، هو كتاب «نهاية القول المفيد» لمحمد مكي نصر الجُرَيْسي، كان حيّا سنة ١٣٠٥هـ=١٨٨٨م، وهي سنة فراغه من كتابه، وطبع الكتاب في مطبعة بولاق بمصر بعد ثلاث سنوات من تأليفه، أي سنة ١٣٠٨هـ=١٨٩١م، ثم طبع في سنة ١٣٢٣هـ=١٩٠٥م (معجم المطبوعات العربية ١٦٩٨/٢)، ثم في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٤٩هـ=١٩٣١م.

(٥)

ترويج الشيخ عامر السيد عثمان

ومن أشهر من أخذ بقول المَرْعَشي هذا - شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر السيد عثمان (١٣١٨-١٤٠٨هـ= ١٩٠٠-١٩٨٨م) -رحمه الله!- وكان يُلزم به (انظر الدراسات الصوتية ٤٦٦ للدكتور غانم قدوري)، وكان يشرف على تسجيلات القرآن الكريم بالإذاعة المصرية، وكان عضوًا في لجنة اختيار القراء بها (له ترجمة في تتمة الأعلام ٢٦٢/١، وإتمام الأعلام ٢١٦، وذيل الأعلام ١١١، وهداية الباري ٧٥٥/٢، وإمتاع الفضلاء ١٨٣/١، وترجمة جليلة في مقالات الدكتور محمود الطناحي ٢٣٧/١، وفي مدخل إلى تاريخ نشر التراث للطناحي ٤٩ إشارة موجزة إليه).

وفي ترجمته مما يتصل بالبحث: وممن قرأ عليه مشاهير من أصحاب التسجيلات، وهم الشيخ الحصري، والشيخ مصطفى إسماعيل، والشيخ كامل يوسف البهتيمي، والشيخ عبد الباسط عبد الصمد، والشيخ علي الحذيفي، وأشرف على تسجيلاتهم، ويضاف إليهم في الإشراف على التسجيل الشيخ محمود علي البنا. وعمل مستشارًا بمجمَّع الملك فهد للمصحف الشريف منذ سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م إلى أن توفي، وأشرف على التسجيلات بالمجمَّع.

وهذا فيما يبدو الذي أشاع هذا النطق للميم الساكنة عند الباء، ومصدره المرعشي وحده، كما علمت.

ثم سمعت الدكتور أيمن سويد (على اليوتيوب بعنوان: القلب ومسألة الفرجة بين الشفتين، نشر يوم ٢٠١٥/٨/٤) ينقل عن الشيخ عبد الباسط عبد الصمد –رحمه الله– بواسطة، أنه حين كان يسجل للإذاعة، وكان المشرف على التسجيل والمسئول عن إجازته الشيخ عامر السيد عثمان –رحمه الله– طلب منه أن يقرأ بانفراج الشفتين، وألزمه به في التسجيل، وهو لم يقرأ بذلك ولم يعرفه من قبل. وذكر أنه فعل ذلك مع بقية كبار أصحاب التسجيلات للإذاعة المصرية. ونقل أيضًا عن الشيخ صلاح كَبَّارة شيخ قراء طرابلس الشام أنه قرأ على الشيخ عامر في عقد الخمسين الميلادي بالسبع بانطباق الشفتين، فلما رجع إليه بعد عشر سنين لإكمال العشر ألزمه بالقراءة بانفراجهما. ويقول الدكتور أيمن: إنه تبين له بعد البحث والسؤال أن مدار هذا الأمر على الشيخ عامر، رحمه الله.

أقول: وهذه القصة تدل على إمكان وقوع المحدَثات فيما يقرأ به الشيوخ ويقرئون به، ولا يضبط ذلك إلا مواطأة المشافهة للموازين والنصوص المسطورة في كتب العلم، وهو ما شرحته في أول كتاب «**مشكل صوتيات القرآن**» في التمهيد المتضمن أن الدراية حاكمة على الرواية.

(٦)

ضبط الميم الساكنة عند الباء

وعلى القول بأن الميم الساكنة عند الباء مظهرة كان يجب أن تضبط في المصاحف بالسكون، والنص في ضبطها مفقود –وهو دليل على أنها ليست كالنون في ذلك– حتى قال التَّنَسي (–٨٩٩هـ) في شرحه لنظم الخراز (–٧١٨هـ) في الضبط: «لم يتعرض الناظم ولا غيره إلى حكم المُخفَى من غير النون، وذلك الميم عند الباء على المختار» (الطراز ١٤٥)، ولم يذكر لنا الخراز العمل في هذه الحال.

وقال المارِغْني (–١٣٤٩هـ) في شرحه لهذا النظم كقوله، وزاد: «والذي جرى به عملنا أن ضبطها كضبط النون الساكنة عند حروف الإخفاء، وهو أن تُعرَّى من علامة السكون» (دليل الحيران ٢٦٠).

وما جرى به العمل أثرٌ من القول الشائع في أنها مخفاة، وسكوت المصنفين في الضبط عنه دليل على أنه لم يُؤْثَر فيه شيء، وأن حكمه كحكم نظيره من الحروف المظهرة، وهو أن يضبط بالسكون.

وقد نظرته في المكتبة السليمانية بإستانبول في مصاحف من القرون الثامن والتاسع والعاشر فوجدته مضبوطًا بالسكون، والمصاحف الأقدم من ذلك أولى به لو نُظِرَت.

(٧)

الخلاصة العملية والنظرية

في الناحية العملية:

أن الميم الساكنة عند الباء مظهرةٌ مبيَّنةٌ غنتُها شيئًا قليلًا زائدًا على مقدار الغنة في الميم الساكنة عند غير الباء، وأن الشفتين منطبقتان بها كحالهما عند نطق الميم في كل أحوالها.

في الناحية النظرية:

١-أن أهل العربية والمتقدمين من القراء لم يجعلوا من حالات الميم الإخفاء، وأن الإخفاء عند سيبويه ومن بعده خاص بالنون من الحروف.

٢- واستعمل مصطلح الإخفاء الفراء في الميم المنقلبة عن نون، على عادة القدماء في التجوُّز في التعبير، فأخذه عنه ابن مجاهد، ونقله إلى الميم الأصيلة، وشاع من ثَم اختلاف القراء في التعبير عن حال الميم الساكنة عند الباء، فبعضهم يسميه إظهارًا، وبعضهم يسميه إخفاء. وهو اختلاف تسمية لا اختلاف نطق. وفهم المتأخرون أنه اختلاف نطق.

٣- واغتر المرعشي بمصطلح الإخفاء فقاس الميم على النون، إذ كان عمَلُ اللسان يَبطُل في حال إخفاء النون، ولا يمكن بطلان عمل الشفتين بالميم، فقال بتقليل انطباقهما، أو تقليل الاعتماد عليهما عند الباء، وهو نظر عقلي محض لا يؤيده نص.

٤- وأشاع هذا النطق في العصر الأخير شيخ المقارئ المصرية الشيخ عامر السيد عثمان، وألزم به من قرأ عليه وأصحاب التسجيلات في الإذاعة المصرية ومجمَّع الملك فهد بالمدينة المنورة، إذ عمل مشرفًا على التسجيلات القرآنية فيهما.

٥- وبالغ بعض الناس مع الزمن على مراد المرعشي والشيخ عامر عثمان فزادوا تقليل الانطباق إلى حد انفراج الشفتين، وهو أقبح، لأنه إبطال لنطق الميم بالكلية. والله أعلم.

٢٠٠٩/٥/٢٢، ثم زدته تنقيحًا يوم ٢٠١٨/٥/٨

(٨)

نص ابن شُرَيح

الجدل غير المنتج مثل النصوص غير المنتجة لا فائدة من شغل الوقت بها. وكنت قد ذكرت رأيي قديمًا في مسألة (لقاء الميم الساكنة الباء) موجَزًا منقَّحًا في ملتقى أهل التفسير يوم ١٦ من جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ الموافق ٢٠٠٩/٧/٨م بعنوان (الميم عند الباء)، أي قبل إحدى

عشرة سنة ونصف السنة، وأقول: منقّحًا لأنه نشره قبل ذلك شيخنا أبو الحسن بوصو –حفظه الله– في الملتقى في صيغة وُرْد، ثم عدت إليه فنقحته. ومن ذلك الوقت لم يجدَّ عندي جديد في ذلك، على أني كنت أطلع على كثير من المناقشات طوال هذه المدة.

ثم قبل نحو سنتين من الآن أي في تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٧م تفضل الشيخ عبد الحكيم عبد الرزاق –وفقه الله وسدده– بإرسال شيء من النصوص إليَّ وطلب مني أن أنظر فيها، ورأيُ الشيخ عبد الحكيم في ذلك معروف، وهو يريد بذلك إفادتي، جزاه الله خيرًا. ولما نظرت فيها فهمت ما تفيده، ولكني لم أنشط إلى تقييده، وقد لفت نظري من هذه النصوص كلمة للإمام شُرَيْح بن محمد بن شُرَيْح الرُّعَيْني الإشبيلي أبي الحسن (أجاز له أبو محمد بن حزم، وانعكس الأمر على الزركلي في الأعلام فجعل الراوي عنه ابن حزم)، المولود سنة ٤٥١هـ المتوفى سنة ٥٣٧ أو ٥٣٩هـ المقرئ المحدِّث الخطيب، من كتابه نهاية الإتقان في تجويد القرآن، وهو كتاب لما ينشر فيما أعلم، ومنه نسخة مخطوطة ناقصة في كلكتا بالهند.

يقول: «وقد قيل: إنها مخفاة عند الباء، فيلزم على هذا القول أن يبطل عمل الشفتين في الميم، إنما تبقى غنتها في الخيشوم، كما يبطل عمل اللسان في النون إذا أخفيتها، وتبقى غنتها، وتلفظ بعد غنة الميم بالباء، فتجتمع الشفتان للباء لا للميم، وبالوجه الأول قرأت، وبه أخذ».

وقد نقل هذا النص غير واحد ممن بعدَه.

والإمام شريح –رحمه الله– يرى أن الميم مظهرة دائمًا إلا عند مثيلها، ولا يعرف غير ذلك فيها، ولا يرويه، وهو هنا يحكي قول من سمَّى حالة اللقاء إخفاء، ويذكر ما ينبني عليه لو أُخذ به، وهذا الذي ينبني عليه في حكم المحال عنده، يقول: لو سميناه إخفاء لكانت الميم كالنون، ولبطل عمل الشفتين بها، وبقيت غنة فحسب، كما أن النون في حال الإخفاء تكون غنة فحسب، ويبطل عمل اللسان بها، فهو بهذا الذي شرحه يبطل هذا المذهب ويستبعده، لأنه لا قائل به ولا رواي له، وتأمل قوله: فيلزم على هذا القول، فهو من الإلزام بالمحال.

وقول أبي الحسن شريح هذا مثل قول عصريِّه وبلديِّه أبي الحسن علي بن أحمد بن الباذِش (٤٤٤-٥٢٨هـ) فيما نقل عنه ابنه أبو جعفر أحمد بن علي (-٥٤٠ أو ٥٤٢هـ) في الإقناع (١٨١/١): «ولا يتجه إخفاؤها إلا بأن يُزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل ذلك في النون المخفاة». فهو هو قول شريح، وهما متعاصران، وقال أبو جعفر بن الباذش: «وقال لي أبو الحسن بن شريح فيه بالإظهار، ولفظ لي به، فأطبق شفتيه على الحرفين إطباقا واحدا».

وهذه كله يقوي ما ذهبت إليه وشرحته في كلمتي في ملتقى أهل التفسير المذكورة، وفي كتاب «**مشكل صوتيات القرآن**»، من أن الاختلاف في ذلك اختلاف عبارة، وأن المنطوق واحد، وأن الإخفاء عند المتقدمين والمحققين لا يكون من أحكام الميم، ولكنها مظهرة دائمًا لانطباق الشفتين عليها، وأن تسمية حالها بالإخفاء تجوُّز تبع فيه الناس ابن مجاهد، وهو أخذه من الفراء (سمى به قلب النون باء)، فشاع من بعد ابن مجاهد، ولذلك لم يأخذ به كثير من المتقدمين. ومن عادة من هم في طبقة الفراء أن يتجوزوا في التعبير، من أجل أن المصطلحات لم تستقرّ ولم تسر كما هي عند المتأخرين.

وكان حق هذه النبذة أن تكون في كتابي المشار إليه، ولكني تكاسلت عن ضمها إليه، والله المستعان.

كتبه محمد بن خليل الزروق ظهيرة الجمعة لليلة بقيت من شهر جمادى الأولى من سنة ١٤٤١هـ (٢٠٢٠/١/٢٤م) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(٩)

نص القَلْقِيلي

أربعة من العلماء حتى الآن يرون أن الخلاف المحكي في حكم الميم الساكنة إذا لقيت الباء لفظي، وأن المنطوق واحد، وهم ابن الباذش الأب وابنه من المائة السادسة، والقَيْجاطي من المائة الثامنة، والقَلْقِيلي من المائة التاسعة، وكلهم جاء بعد الداني، وهو من المائة الخامسة،

والظن أيضًا أن كل من حكى الخلاف أنه خلاف حقيقي فهم قوله على غير وجهه، لأنه قال: «فعلماؤنا مختلفون في العبارة».

نشر الشيخ أحمد المجلاد –وفقه الله– على صفحته على الفيس بوك يوم ٢٠٢٠/٧/١٩م نصًّا من كتاب «غنية المريد، لمعرفة الإتقان والتجويد»، لمحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن مفلح القَلْقِيلي من أهل المائة التاسعة، وقد ترجمه السخاوي في الضوء اللامع ٤٢/٧ ترجمة حطٍّ وإزراء على عادته في من لقي من معاصريه من غير مشايخه ومن يرضى عنه من تلاميذه كما نبه على ذلك الشوكاني في البدر الطالع في ترجمة السيوطي.

ولم أكن اطلعت على كلام القلقيلي من قبل، فوجدت الرأي الذي ذهبتُ إليه قبل إحدى عشرة سنة في شأن لقاء الميم الساكنة الباء قد ذهب إليه، فحمدت الله تعالى أن هداني إلى الصواب، ولم أجد أحدًا من المعاصرين الآن يقول به، وهو قول ابن الباذِش أبي جعفر أحمد بن علي (–٥٤٠هـ)، أخذه عن أبيه أبي الحسن علي بن أحمد (–٥٢٨هـ)، وهو أن القراء متفقون على إظهار الميم الساكنة عند الباء، وأن الخلاف المحكي عنهم عند العلماء من بعد الداني إنما هو خلاف لفظي، اختلفوا في التعبير عن هذا الإظهار مع الغنة المبينة شيئًا، فبعضهم سماه: إظهارًا، وبعضهم سماه إخفاء، قال أبو الحسن بن الباذِش: « ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يُزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل ذلك في النون المخفاة... فإن أرادوا أن يكون الإخفاء رفيقًا غير عنيف، **فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهارًا أو إخفاء**» (الإقناع ١٨١/١–١٨٢).

وإلى مثل هذا ذهب القَيْجاطي (–٨١١هـ) فيما نقل عنه المِنْتُوري (–٨٣٤هـ) في شرح الدرر اللوامع، قال: «ومن عبَّر من الأئمة بأنه يخفى مع الباء **فلم يرد بذلك حقيقة الإخفاء**، وإنما أراد أن يحذر القارئ من الإسراف والتعسف» (شرح الدرر ٨٥٩/٢).

فها قد وجدنا عالمًا آخر يذهب إلى ذلك، وهو القَلْقِيلي، قال في كتابه «غنية المريد لمعرفة الإتقان والتجويد» (ص ٢٣٧–٢٣٩): بعد أن نقل كلام ابن الباذِش وأبيه: «وما قاله الإمام

أبو الحسن بن الباذش هو الصحيح، وإذا كان أئمة النحويين لم ينصوا عن العرب جوازَ الإخفاء، وهو ظاهر الامتناع في القياس والنظر... ولا بَيَّن مَن عبَّر في ذلك بالإخفاء من أهل الأداء والعربية حقيقة مراده – لم ينبغ أن يحمل إلا على الإظهار الذي ليس فيه فحش ولا تنفير... والأداء قاض على العبارة، ولا تُحمل عبارة الإخفاء على ظاهرها، فإنه لفظ يحتمل أن يراد به ما تعورف فيه، وهو هنا ممتنع لما سلف... ويحتمل أن يراد به الإدغام، وهو ممتنع هنا أكثر من امتناع الإخفاء، وأن يراد به الإظهار الذي ليس فيه فحش، وهو السائغ والصواب، وإذا كانت عبارة الإخفاء على هذا وجب حملها على السائغ الصحيح، **ويكون الخلاف بين أهل العلم لفظيًّا**... وحَمْل أقوال العلماء على الاتفاق والصحة ما أمكن أولى».

وهو نص طويل، اختصرته لما فيه من الاستطراد والجمل المعترضة بالاستشهاد بأقول علماء آخرين، أو بالقياس، وأغلبه مذكور في أصل البحث، وفي كتابي: «**مشكل صوتيات القرآن**» على التفصيل.

واستدلاله هو الاستدلال المذكور أولًا، وهو أن أهل العربية لم يذكروا الإخفاء في الميم، والتعبير بالإخفاء كان من لدن ابن مجاهد (–٣٢٤هـ)، أخذ التعبير عنها به من الفراء (–٢٠٧هـ) تجوُّزًا. ولو كانت تُخفى كما تخفى النون لأزيلت عن مخرجها، وهو الشفتان، وهي ليست مثل النون في ذلك، لأن النون يمكن أن يبطل عمل اللسان عند إخفائها فتكون في الخيشوم فقط، وأما الميم فلا يمكن إبطال عمل الشفتين معها، ولا تقليل انطباقهما أو تخفيفه، فهو لم يُنقل ولم يعرف قبل المَرْعَشي (–١١٥٠هـ)، وقد ذكره اجتهادًا منه، كما بينت غير مرة.

وكنت قوَّيت هذا الرأي في لفظية الخلاف المحكي بضبط الميم الساكنة الملاقية للباء بالسكون، فهو غير منصوص، كما في الطراز (ص ١٤٥) للتَّنَسي (–٨٩٩هـ) ودليل الحيران (ص ٢٦٠) للمارِغْني (–١٣٤٩هـ)، كلاهما في شرح نظم الخراز (–٧١٨هـ) نفى وجدان نص في تعرية الميم.

ثم وجدناه في مصاحف كثيرة مخطوطة بعضها يرجع إلى المائة السابعة مضبوطًا بالسكون، وهو الأصل، وهو الصحيح الملائم لإظهارها، وللخلاف اللفظي فيها.

كتبه **محمد بن خليل الزروق** لليلتين بقيتا من شهر جمادى الآخرة من سنة ١٤٤٢هـ الموافق ١٠/٢/٢٠٢١م.